محاضرات في مادة منهجية البحث العلمي

الفصل الأول

مقدمة

تعتبر عملية البحث العلمي في الوقت الراهن على خلاف ما كانت عليه في الوقت السابق، عملية تحكمها الأسس الموضوعية من لحظة البدء في التفكير بإعداد البحث إلى مرحلة الإنتهاء من كتابة البحث و تجليده.

وتكتسي دراسة منهجية البحث العلمي أهمية كبرى بالنسبة للباحث بصفة خاصة، و للبحث العلمي بصفة عامة.ويمثل البحث العلمي مرتكز محوري للوصول إلى الحقائق العلمية ووصفها في إطار قواعد أو نظريات علمية أو قوانين، ويتم الوصول إلى هذا الهدف عن طريق البحث وفق مناهج علمية، منظمة، دقيقة، و بإستخدام أدوات و وسائل بحثية.

ومن هذا المنطلق فقد أولت معظم الدول المتقدمة رعاية خاصة للبحث العلمي، بإعتباره الركيزة المحورية للتقدم، و لذلك اتسعت الدراسة كثيرا في مراحل التعليم العالي، وبالتالي أصبحت طرق ومناهج البحث العلمي تدرس دائما في مختلف المؤسسات الجامعية والمعاهد بإعتبارها أساس تكوين الطالب الباحث، و إعداده وتهيئته بطريقة سليمة.

ولدراسة الموضوع بطريقة أكاديمية سوف تغطي دراستنا هذه القواعد العامة والخاصة بأسس البحث العلمي، والأسلوب السليم لجمع المراجع وطريقة كتابة البحث...، حتى يتسنى للباحث إمكانية تشكيل وصياغة ما حصل عليه من معلومات ونتائج، وكذا عرض أفكاره وتحليلها وكتابتها بأسلوب واضح، سليم و منظم بما يصطلح عليه بفن أو تقنيات أو مهارة إعداد البحث.

ومصطلح البحث العلمي هو مصطلح مركب من لفظين، "البحث والعلمي". فالبحث بصفة عامة يتمثل في التنقيب، التحري والتقصي، ويعتبر دعامة من أهم دعائم العلم.
بينما العلم بصفة عامة يكون وليد البحث، وحركة العلم مستمرة بهدف الإقتراب من الحقيقة، ويجب الإشارة إلى أنه لا يوجد تعريف جامع ومانع لمصطلح العلم، لكن أهم التعريفات اعتبرت هذا الأخير عبارة عن مجموعة مترابطة من تصورات وآراء وأفكار، نتجت عن الملاحظة و التجربة.

أما البحث العلمي، فهو إعمال الفكر وبذل الجهد الذهني المنظم حول مسألة ما عن طريق التنقيب و التقصي بهدف الوصول إلى حقيقة ما.

خصائص البحث العلمي:

يتميز البحث العلمي بعدة خصائص جوهرية أهمها:

- **الدقة و الموضوعية:**

يجب أن يكون البحث دقيقا ومضبوطا وهذا عن طريق الإعتماد على مصادر موثوقة. كما يجب أن يتحلى البحث بالموضوعية، بعيدا عن الذاتية والإنحياز وإن كانت نتائج البحث مخالفة لآراء الباحث ومواقفه الشخصية.

- **الأصالة و المنهجية:**

فيما يخص الأصالة، فهي مسألة نسبية تختلف بإختلاف نوع البحث و الدرجة العلمية (ماستر، دكتوراه)، وبالتالي فالدراسة تكون أكثر أصالة إذا كنا بصدد معالجة موضوع دكتوراه. وزيادة على ذلك، يجب أن يتم إعداد البحث وفق منهجية مضبوطة مما يتطلب أن يكون الباحث ملماً بأبجديات وأصول البحث العلمي والأكاديمي.

أنواع البحوث العلمية:

هناك عدة معايير لتصنيف البحوث، أهمها:

1- التصنيف على أساس الإستعمال:

- **مقال أو مداخلة:** هو/هي بحث أكاديمي من خلاله يقوم الباحث بإعداد موضوع في جزئية معينة لمعالجتها بطريقة أكاديمية وفق منهجية علمية بغرض نشر المقال في إحدى المجلات العلمية. أو المشاركة بالبحث كمداخلة في إحدى التظاهرات العلمية (كالملتقيات الدولية والوطنية أو الندوات أو الأيام الدراسية)، وتجدر الإشارة إلى أن كلا البحثين (المقال و المداخلة) يخضعان للتحكيم من طرف اللجنة العلمية.

- **مذكرة أو أطروحة:** هي بحث أكاديمي يقوم به الطالب الباحث لنيل إحدى الشهادات (كشهادة الماستر أو الماجستير سابقا). أو أن يقدم طرحا جديدا عن طريق الإعتماد على معلومات أكثر دقةً وعمقاً وتحليلاً بهدف الحصول على شهادة الدكتوراه، ويجب الإشارة إلى أن كلا هذين البحثين بحاجة إلى ما يصطلح عليه بالإشراف أو التأطير وكذلك المناقشة والتقييم، وهذا خلافا للمداخلة والمقال الفقهي.

2- التصنيف على أساس الغرض:

- **بحوث تطبيقية (العلوم التجريبية):** أول ميزة تمتاز بها هذه البحوث أنها تطبيقية بإمتياز، حيث تكمن أهميتها الأساسية من خلال قابليتها للتطبيق على الواقع. وهذا ما يعود بالنفع المباشر والمعتبر على المجتمع. فمثل هذه البحوث هي التي تؤدي إلى تطوير الصناعات المختلفة في الدول المتقدمة، وتعتمد هذه البحوث على المنهج التجريبي والذي يقوم على الملاحظة وإفتراض فرضيات والتحقق من نتائجها، ثم تطبيق هذه الأخيرة على مجالات مختلفة، ولعل أهم هذه المجالات نجد: بحوث الهندسة، الطب، الصيدلة، الفيزياء، الكيمياء والزراعة...الخ.

- **بحوث نظرية (العلوم الإنسانية):** تعد هذه البحوث بحوثا نظرية بإمتياز، إلا أن هذا لا يقلل من أهميتها و قيمتها العلمية، ونجد هذا النوع من البحوث في مجال علم الإجتماع، الأدب، التاريخ، القانون و الفلسفة...الخ. وغالبا ما تهدف هذه البحوث إلى تعميق المعرفة من جهة، وتبسيطها وتيسيرها للناس من جهة أخرى حتى يتمكنوا من الإستفادة منها.

أنواع مناهج البحث العلمي:

المنهج في البحث العلمي هو ذلك الأسلوب أو الطريق الذي يختاره الباحث من بين عدة طرق وأساليب علمية (مناهج) بما يتناسب مع موضوع بحثه، وذلك لمعالجة إشكاليته وفق خطوات بحث محددة من أجل الوصول إلى حلول لها أو إلى بعض النتائج بشأنها، ولذلك يمكن القول بأن المنهجية أشمل من علم المناهج الذي هو جزء أساسي منها، فهو يظهر أساسا في كيفية معالجة الموضوع على مستوى المتن وخطة البحث، وهما من أجزاء البحث. فالمنهجية إذن تهتم بكل أجزاء وأقسام البحث العلمي من خلال بيان عناصرها وشروطها والقواعد التي تحكمها، فضلا عن المسائل المتعلقة بالشكل مثل: كيفية إعداد صفحة الواجهة، كيفية التوثيق في الهامش، كيفية إعداد قائمة المراجع، علامات الوقف، إعداد الفهرس..الخ.

وفي مجال العلوم القانونية، يمكن للباحث أن يتبع إحدى المناهج المعروفة أو بعضها لإنجاز البحث، ولقد إختلف الفقهاء في تحديد مناهج البحث العلمي (المنهج الوصفي، الإستدلالي، التاريخي، التتبعي، الإستقرائي...الخ)، لكن أكثرها شيوعا و بإختصار تتمثل في:

1- المنهج التحليلي:

يعتبر هذا المنهج من أهم مناهج البحث العلمي المعروفة، فهو منهجا مشتركا تستخدمه جميع العلوم، ويقصد بالتحليل لغة "التفكيك و التجزئة"، أما إصطلاحا فهو "عبارة عن منهج منطقي يستخدم في البحث العلمي لتمحيص وتأصيل المعلومات المراد دراستها". والتحليل في الدراسات القانونية يتعلق بالنصوص القانونية وكذا آراء ومواقف الفقهاء.

2- المنهج المقارن:

ومفاد هذا المنهج، أن يعتمد الباحث على المقارنة بين تشريع بلده ومختلف التشريعات الأخرى، وهذا بغية بيان أوجه التشابه والإختلاف بينهما فيما يخص المسألة القانونية محل البحث، وهذا بهدف التوصل إلى أفضل حل لهذه المسألة. وتتجلى أهمية هذا المنهج في تمكين الباحث من الإطلاع على تجارب الأنظمة القانونية الأخرى ومقارنتها بالنظم الوطنية، مما يفتح المجال لتعديل ومواكبة النصوص القانونية الحديثة.

3- المنهج التاريخي:

يعتمد هذا المنهج البحثي على دراسة المسألة محل البحث في القوانين القديمة من أجل فهم حاضر فلسفات ونظم وقواعد ومبادئ الأفكار القانونية السائدة والسارية المفعول، فعلى سبيل المثال عندما يتناول الباحث موضوع التعسف في وضعية التبعية الإقتصادية في مجال المنافسة، يبدأ بحثه بدراسة التطور التاريخي لهذه الممارسة في ظل التشريع القديم، لكي يتوصل إلى التطور الذي رافق هذا الموضوع إلى أن يصل إلى التنظيم القانوني الحالي.

4- المنهج الوصفي:

المنهج الوصفي يهتم بدراسة الظواهر والأحداث من حيث خصائصها وأشكالها، وكذا العوامل المؤثرة في ذلك. فهو إذن يدرس جميع الجوانب وأبعاد الظواهر في الحاضر عن طريق توصيفها،

كما يهدف إلى تحديد الأسباب وإستخلاص الحلول، وهذا بغرض الإستفادة منها في التنبؤ بمستقبل هذه الأحداث والظواهر، هذا فيما يخص المنهج الوصفي في بحوث العلوم الإنسانية بصفة عامة. أما في بحوث العلوم القانونية، فإن هذا المنهج يصف النظام القانوني كما هو دون إنقاص أو إضافة.

آليات الإشراف على الطالب الباحث:

1- صفات الباحث:

الباحث هو ذلك الشخص الذي يخصص وقته من أجل البحث عن المعارف المتعلقة بموضوع بحثه. والباحث حتى يكون ناجحا في أبحاثه ومتمكنا من دراسته لابد أن يتصف ببعض المميزات الشخصية والعلمية حتى يُضفي الصبغة العلمية والأكاديمية على بحثه، فيختار المشكلة التي تصلح موضوعا للبحث، ويحدد نطاقها وأفضل المناهج لبحثها، ويضع الخطة العلمية المناسبة لهذا البحث. وبالتالي فكلما إجتمعت هذه الصفات في الباحث كانت دراسته متميزة وسليمة من حيث الشكل والمضمون.

والبحث العلمي غالبا ما يقوم به شخص واحد، ولكن قد يقوم به أكثر من شخص أو فريق من الباحثين ويسمى في هذه الحالة بالبحث المشترك أو البحث الجماعي، ويجب الإشارة إلى أن هناك مجموعة من الصفات يجب أن يتصف بها أي باحث، أهمها:

- **الرغبة النفسية:** يتوجب أن تكون للطالب الباحث رغبة حقيقية وإرادة من فولاذ للبحث والعمل بحسم، لأن عملية البحث العلمي شاقة يترتب عليها الإجهاد والمثابرة.
- **الكفاءة العلمية:** وتعني القدرة العلمية من إدراك وتحليل الأفكار، فيتعين على الطالب الباحث التدرب على هذه الوسائل العلمية، بالإطلاع الغزير على مؤلفات كبار الفقهاء، فهذه الملكة تتنامى بتنامي القراءة والتأمل المستمر والتفكير العلمي المنهجي.
- **إمتلاك الصبر:** يجب أن يكون الباحث صبوراً للغاية، لأن البحث العلمي يحتاج إلى الصبر لمواجهة العقبات والمتاعب التي تعترض الباحث أثناء قيامه بالبحث العلمي.
- **التأني و الإبتعاد عن التسرع:** يجب على الباحث أن يكون متأنيا خلال قيامه بالبحث العلمي و يبتعد قدر المستطاع عن التسرع في إتخاذ الأحكام مسبقا. وكذلك يجب التدرج في البحث العلمي، فيبدأ بالسهل حتى يمتلك الخبرة الكافية، ثم ينتقل بشكل تدريجي إلى الأصعب.
- **المرونة الفكرية:** ومفادها أن يتقبل الباحث المواقف المختلفة للفقهاء الآخرين وإحترام إجتهاداتهم. كما يستحسن على الباحث أن يتمكن من إتقان بعض اللغات الأجنبية.

و علاوة على ذلك، فيجب الإشارة إلى أن الأمانة العلمية تعتبر أهم ميزة يجب أن يتحلى بها أي باحث مهما بلغت درجته العلمية، و تتجسد الأمانة العلمية عن طريق إعتماد الباحث على أفكار ومعلومات الفقهاء و الباحثين الأخرين مع ذكر أسماءهم و ألقابهم ومرجعهم في الهامش، وبمعنى آخر أن لا يقوم الباحث بنقل ما ذكره الأخرون دون إعطاء كل ذي حق حقه، فكل استعمال لأفكار أومعلومات أو فقرات ومن باب أولى إقتباسها دون ذكر مصدرها وأصحابها يعتبر من قبيل السرقة العلمية، وتعتبر هذه الأخيرة جريمة أكاديمية يعاقب عليها القانون.

فالسرقة العلمية هي ليست ظاهرة حديثة كما يتباذر إلى ذهن أغلب الناس، بل وجدت منذ زمن قديم، وتحولت إلى آفة بعدما انتشرت واستفحلت في الآونة الأخيرة في ميدان البحث العلمي بصفة عامة وفي أوساط الجامعة بصفة خاصة وفي كل الأطوار (من الليسانس مروراً بالماستر وحتى الدكتوراه)، وتجب الإشارة إلى أن السرقة العلمية لا تمثل في الغالب عملا إراديا، وإنما يقع فيها أحيانا الباحث (وبالخصوص الطلبة) بصفة لا إرادية، ويعود السبب في ذلك إلى نقص تكوين الطلبة في مجال منهجية البحث العلمي في مسارهم الدراسي أو له علاقة مع مشكلة التأطير في بعض الأحيان. فالسرقة العلمية إذاً لم تقتصر على المقالات الفقهية فحسب بل إمتدت إلى أبحاث التخرج. وللإشارة، فإن مذكرات التخرج تمثل أحد المؤشرات المعتمد عليها لقياس جودة التحصيل العلمي الذي يستفيد منه الطالب في الجامعة في أي دولة وجدت، وبالتالي فهو يعكس بشكل أو بآخر مستوى ذه الأخيرة. وكذا المؤلفات بشتى أنواعها، مما أساء للبحث العلمي بشكل ملحوظ وعلى مصداقية المؤسسات العلمية على وجه خاص (كالجامعات، مراكز البحث والمخابر ...الخ). ومن أسباب إنتشار هذه الجريمة؛ ضعف مستوى تكوين الطلبة في مجال منهجية البحث العلمي، نقص التوعية والتحسيس لمخاطر السرقة العلمية على جودة البحث العلمي، الإستعمال السلبي للتقنيات الحديثة (الحواسيب، الشبكة العنكبوبية ...الخ)، الإنتشار غير المسبوق للمحلات المتخصصة في إعداد وطبع البحوث بمقابل للخدمات المقدمة، بحيث لا يكون للطالب أي دور في البحث المنجز. فكل هذه الأسباب تؤدي إلى إضعاف القدرات العلمية للباحث (كالتحليل والإستنباط ...الخ). ومن أجل الوقاية ومكافحة هذه الآفة، أصدرت وزارة التعليم العالي و البحث العلمي القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، والذي ألغى أحكام القرار السابق رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 بموجب مادته 32.

ولقد عرف القرار رقم 1082 في الفصل الثاني في مادته الثالثة السرقة العلمية بأنها "كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم، أو من يشارك في فعل تزوير ثابت للنتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها، أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى". ونلاحظ من خلال صياغة هذا النص أن المشرع الجزائري على غرار المشرع الفرنسي قد جعل من جريمة السرقة العلمية عملا إيجابيا و إراديا يقوم به الباحث بصفة عامة، وبالتالي تستبعد السرقة العلمية المرتكبة عن خطأ أو جهل. وتجدر الإشارة إلى أن نص المادة 3 قد أشار إلى 12 حالة، يمكن إعتبارها من قبيل السرقة العلمية إذا توافرت حالة واحدة منهم، و هي كالتالي:

- اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب و مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع إلكترونية، أو إعادة صياغتها دون ذكر مصادرها وأصحابها الأصليين،
- اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين، ودون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين،
- استعمال معطيات خاصة دون تحديد مصدرها و أصحابها الأصليين،
- استعمال برهان أو استدلال معين دون ذكر مصدره وأصحابه الأصليين،
- نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير أنجز من طرف هيئة أو مؤسسة واعتباره عملا شخصيا،
- استعمال إنتاج فني معين أو إدراج خرائط أو صور أو منحنيات بيانية أو جداول إحصائية أو مخططات في نص أو مقال دون الإشارة إلى مصدرها وأصحابها الأصليين،
- الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستخدمها الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم والمصدر،

- قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بإدراج اسمه في بحث أو أي عمل علمي دون المشاركة في إعداده،
- قيام الباحث الرئيسي بإدراج اسم باحث أخر لم يشارك في إنجاز العمل، بإذنه أو بدون إذنه بغرض المساعدة على نشر العمل استنادا لسمعته العلمية،

- قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بتكليف الطلبة أو أطراف أخرى بإنجاز أعمال علمية من أجل تبنيها في مشروع بحث، أو إنجاز كتاب علمي أو مطبوعة بيداغوجية أو تقرير علمي،

- استعمال الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر أعمال الطلبة ومذكراتهم كمداخلات في الملتقيات الوطنية والدولية، أو لنشر مقالات علمية بالمجلات والدوريات،

- إدراج أسماء خبراء كأعضاء في اللجان العلمية للملتقيات الوطنية أو الدولية أو في المجلات والدوريات من أجل كسب المصداقية دون علم وموافقة وتعهد كتابي من قبل أصحابها، أو دون مشاركتهم الفعلية في أعمالها.

ومن خلال إستقراءنا للنص المشار إليه أعلاه، نلاحظ أن إحترام قواعد الإقتباس من أهم مؤشرات الأمانة العلمية وأخطرها، حيث يتوجب على الباحث مهما كانت درجته العلمية، ضرورة الإشارة إلى البيانات المتعلقة بالنصوص التي تم إقتباسها، ووضعها بين مزدوجتين (في حالة الإقتباس المباشر). وتجدر الإشارة إلى أن الباحث ملزم بعدم تعديل النص المقتبس أو تصحيحه إذا كان هناك أخطاء، وإنما يكتفي بالإشارة إلى ذلك في الهامش. أما إذا كانت الفكرة أو النص المراد إقتباسه (في حد ذاته مقتبسا من مصدر آخر)، فعلى الباحث الإشارة إلى المصدر الأصلي أولا، ثم يضيف عبارة (نقلا عن) أو (cité par) ويتبعه بذكر المصدر الثاني. وعلى العموم، فمن الناحية الفقهية يمكن أن يكون الإقتباس إما:

+ **إقتباسا مباشرا:** وهو النقل الحرفي للنصوص أو الفقرات كما وردت، دون إنقاص أو إضافة لبعض الكلمات، على أن توضع بين مزدوجتين مع ذكر مصدرها في الهامش (مصدر واحد فقط). وتعد نسبة الإقتباس المباشر مسألة مختلف فيها، فهناك من يرى أنه يجب أن لا يتجاوز الإقتباس 6 أسطر، ومنهم من حددها ب 9 أسطر، ومنهم من يعتمد على نسبة الإقتباس، إما 10% أو 15% أو 20% مثلاً، ومنهم من يرى غير ذلك.

+ **الإقتباس غير المباشر:** ويكون عن طريق إعتماد الباحث على أسلوب فهم فحوى أو معنى الأفكار والآراء، ثم القيام بتلخيصها بأسلوبه وصيغته الخاصة مع الإحتفاظ بجوهر الفكرة سواء بتأكيدها أو نفيها. ويجب الإشارة في هذا الشأن، أنه يمكن للباحث أن يعتمد (على أكثر من مصدر للفكرة الواحدة المقتبسة بطريقة غير مباشرة).

ويلاحظ أن المشرع في إستراتيجيته التي تبناها لمواجهة ظاهرة السرقة العلمية، قد إعتمد على جملة من التدابير، لا تقتصر على التدابير الردعية فحسب، و إنما خصص جزءً مهما منها للوقاية من وقوعها تمتد من المادة 04 إلى غاية المادة 07 من القرار المشار إليه أعلاه، ولعل أهم إجراء وقائي يتمثل أساساً في تدابير التحسيس والتوعية التي تلتزم بها المؤسسات الجامعية، على غرار:

- تنظيم دورات تدريبية لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الإستشفائيين الجامعيين والباحثين الدائمين حول قواعد التوثيق العلمي وكيفية تجنب السرقة العلمية ;
- تنظيم ندوات وأيام دراسية لفائدة الطلبة والأساتذة والباحثين الذين يحضرون أطروحة الدكتوراه ;
- إدراج مادة أخلاقيات البحث العلمي والتوثيق في كل أطوار التكوين العالي ;
- إعداد أدلة إعلامية تدعيمية (guides et supports d'information) حول مناهج التوثيق وتجنب السرقة العلمية في البحث العلمي ;
- إدراج عبارة التعهد بالإلتزام بالنزاهة العلمية والتذكير بالإجراءات القانونية في حالة ثبوت السرقة العلمية في بطاقة الطالب وطيلة مساره الجامعي.

2- العلاقة بين المؤطر أو المشرف و الطالب الباحث:

يكمن دور المشرف في إطار عملية الإشراف على بحث ما، في توجيه الطالب وتقديم له النصائح المتعلقة بالمنهجية والموضوع المراد معالجته، وكذا تذليل العقبات والعوائق التي يمكن أن تصادف الطالب أثناء بحثه عن طريق تدعيمه بالمراجع أو على الأقل توجيهه وإرشاده في جمع المعلومات، ومن هنا يتضح لنا مدى أهمية تخصص الأستاذ المشرف في الموضوع المراد الإشراف عليه.

وتكون العلاقة بين المؤطر والطالب الباحث مبنية على الإحترام المتبادل والإلتزام والتقيد بنصائح وتوصيات المؤطر وكذا الإلتزام بالمواعيد التي يحددها المؤطر. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه من واجبات المؤطر تنبيه وإرشاد الطالب إلى إتباع أصول البحث العلمي، وكذا تقديم يد المساعدة في إعداد ومعالجة الموضوع المراد دراسته، لأن هذا يدخل في إطار المهام البيداغوجية للأستاذ المشرف. ولكن ينبغي على الطالب أن يعي ويدرك بأن للإستاذ الباحث علاوة على مهمة الإشراف عليه، له مهام أخرى، تتجلى في التدريس وكذا الإلتزامات الإدارية (كالإجتماعات مثلا بمختلف أنواعها ومستوياتها) إتجاه الكلية أو الجامعة، وإشرافه على عدد معتبر من الطلبة، وبغض النظر عن باقي المهام البحثية الأخرى (كإعداد المداخلات للمشاركة في التظاهرات العلمية، وإعداد المقالات الفقهية، وكذا الإنتماء إلى مخابر بحث، والإنتماء إلى مشاريع بحث، أو هيئات أو لجان التحكيم...الخ) وبالتالي، فعلى الباحث إذاً أن يحرس على بناء علاقة جيدة مع مؤطره، وأن لا يكون مصدر إزعاج بكثرة اللجوء إليه في كل حيثيات وجزئيات البحث، أو حتى للإستفسار عن أمور بديهية والتي تعتبر من المسلّمات في مجال البحث العلمي، وعدم التردد دائما على المشرف دون إستئذان في مقابلته، لأن هذه التصرفات تعطي إنطباعا سيئاً على الطالب الباحث.

أما عن حدود تلك المساعدات التي يقدمها المؤطر للطالب الباحث، فمن خلال الخبرة التي يحوز عليها المشرف في مجال البحث العلمي وبالخصوص في منهجية إعداد المذكرات، فإنه ينير الطريق للطالب في الموضوع المراد دراسته وتوضيح الرؤية بخصوصه وكذا إختصار الوقت سواء في جمع المعلومات حول الموضوع أو تبسيط محتوى الموضوع لأجل وضع خطة، أو حتى في إختيار أو حصر الموضوع إذا وجد الطالب الباحث صعوبة في ذلك. ويجب الإشارة إلى أنه من الضروري على الباحث أن يحترم نصائح وتوجيهات المشرف، لكن يجب على هذا الأخير أن لا يفرض رأيه أو موقفه على الباحث، أو العكس. وإنما يكون بالإعتماد على أسلوب الإقناع المدعم بالحجج والبراهين لتعزيز الرأي أو الموقف. وعلى العموم، فأنه في حالة إختيار عنوان الموضوع

أو كيفية معالجته من طرف الطالب الباحث بصفة إنفرادية، ففي هذه الحالة يتحمل بصفة نسبيا بعض المهام التي هي في الأصل موكلة للمشرف، ونتيجة لذلك تكون مسؤولية الباحث مباشرة وشخصية على ما يقدمه من معلومات وكذا المنهجية المتبعة يوم مناقشة المذكرة.

وعلى كل حال، فعلى الطالب الباحث القيام بعدة مهام أهمها:

- ملازمة المكتبات والمطالعة المستمرة لجمع المراجع التي لها علاقة بالموضوع.
- الإحتكاك بالأساتذة والخبراء المتخصصون في الموضوع المراد معالجته.
- حضور الملتقيات والأيام الدراسية لأجل حصد أكبر عدد من المراجع.
- حضور مناقشات المذكرات والأطروحات سواء تعلق الأمر بالمواضيع التي لها صلة بموضوعه أم لا، وهذا لإكتساب معارف جديدة حول الموضوع أو على الأقل حول منهجية إعداد المذكرات أو إجراءات المناقشة.
- الحرص على تعلم والتحكم في بعض اللغات الأجنبية، وهذا لما لها من أهمية في إثراء موضوع الدراسة.